

سياسات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : المعوقات والآليات

أ.م.و. (أسراء علاء الدين نوري)^(*) م.و. فلاح مبارك برون^(**)

المقدمة

تعرض العديد من الدول التي تتميز بتنوعاتها الاثنية والقومية والدينية المتعددة الى ازمات ومشاكل لا حصر لها، تركت اثارها السلبية على علاقاتها الداخلية، وازدادت علاقاتها الخارجية نوعاً من الاربك والتعثر، وهذا ينطبق على المشهد العراقي المعاصر، الذي يعاني من اختلالات سياسية ومجتمعية ودينية وثقافية وفكرية خطيرة، اشرت على وجود بوادر ازمة حقيقية اخذت تحر النسيج الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، إذ تسود لغة الاحتراب ومنطق العنف وفتوى التكفير وروح الاقصاء وسياسة التهجير القسري ... الخ.

إذ تشهد الساحة العراقية اليوم تحدياً جديداً يعادل في خطورته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عدة عقود ومن شتى المجالات الإقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي، وتغيب الولاء الوطني وروح المواطنة . ولم يكن العراق بحاجة إلى التعايش السلمي في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، وبسبب ما آلت إليه الاوضاع بعد عام ٢٠٠٣ من نتائج وخيمة الأثر، أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشق السبل، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان، أو

^(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

^(**) مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الانبار.

كان تركيبته التي عرفها منذ مئات السنين، طارئة عليه، أو تكونت بفعل فاعل، مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر مختلف العصور، في بضعة سنوات يراد من خلالها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي .

اشكالية البحثشهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحدياً جديداً تمثل بتغليب الانتماءات الفرعية، الطائفية، والعرقية والدينية، والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي الى تغييب التعايش السلمي. فالتعايش السلمي من شأنه ان يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن وليس للقبيلة او العشيرة او الطائفة ... الخ، وهذا بدوره يسهم في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الانتماءات الفرعية الاخرى. وتتضمن اشكالية البحث الاجابة على عدة اسئلة، منها:

١. ما هو التعايش السلمي؟ كيف يمكن فهم التعايش السلمي؟
٢. هل عرف العراق عبر تاريخه الطويل تعايشاً سلمياً بين مكوناته المختلفة؟
٣. ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق تعايش سلمي حقيقي ما بين مكونات المجتمع العراقي؟
٤. كيف يمكن ان نطبق التعايش السلمي في العراق؟
٥. ما هي الآليات المناسبة الكفيلة بتحقيق تعايش سلمي حقيقي؟

أهمية البحث: يطرح البحث مبدأ التعايش السلمي ليكون حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي، فأصبح الوضع العراقي يثير العديد من التساؤلات حول حقيقة وجود تعايش سلمي أصلاً في ظل الانفلات الأمني والاضطراب السياسي وتلاشي هيبة القانون وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وطغيان نوازع العنف والعدوان وانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي في أغلب مرافق الدولة الرسمية .

فرضية البحث: ان التعايش السلمي ضرورة مجتمعية، لاسيما في المجتمعات المأزومة مثل المجتمع العراقي، وهذا التعايش واجه عقبات متعددة، وهناك امكانية لعودة التعايش اذا ما توافرت الآليات المناسبة التي تكفل الحقوق للجميع لإعادة الثقة المتبادلة ما بين جميع مكونات المجتمع العراقي ككل وترسيخ السلم والامن والديمقراطية والتنمية الشاملة. هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاث محاور اساسية:

الحوار الاول/ ماهية التعايش السلمي

الحوار الثاني/ واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الحوار الثالث/ آليات ومعالجات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الحوار الاول/ ماهية التعايش السلمي

والتعايش السلمي لا يقوم بين الدول فقط وإنما بين الشعوب أيضاً وهنا تكمن الأهمية والضرورة معاً، إذ إن محرك السلم كحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة، وإنما بصورة أعمق معناه علاقة لشعوب بعضها ببعض^(١).

إن مصطلح التعايش يعني ((قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، كما يعني اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما على وفق قاعدة يحددهما مع تمهيد السبل المؤدية إليها))^(٢).

ويقصد بالتعايش السلمي ((تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الآخر، والسمة البارزة فيه وجود علاقة يعترف الآخر بوجوده، إذ لا يكفي أن يشعر الناس بانتمائهم للدولة، إلا إذا كانوا يشعرون بأن الآخرين ينتمون إليها، وكل هؤلاء الآخرين يشعرون بأن الجميع ينتمون إليها أيضاً، ومن ثم لا بد من وجود إدراك مشترك بوجود الآخر، وإن الآخر وجوده مقترن بوجودنا والعكس صحيح))^(٣).

^(١) فرانسوا شاتليه، أيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص ٥.

^(٢) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٠.

^(٣) د. وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، بحث مشارك في ندوة: سبل تعزيز التعايش السلمي والثقافة الوطنية في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٩٤.

والتعايش السلمي ((نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في اعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض ان يعيشوا ويعملوا معاً دون ان يدر احدهم الاخر))^(٤).

والتعايش السلمي يعني وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها آراء البعض وتذوب الخلافات والاختلافات القائمة فيما بينها بعيداً عن مبدأ التسقيط والتهميش والتسلط والاحادية والقهر والعنف، عبر الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل حرية الرأي وطرق تفكيره وسلوكه، اذ من الممكن تجاوز الخلافات الفكرية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية متى ما تأسس على الاركان الصحيحة^(٥).

والتعايش السلمي من الناحية العملية ((إقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل اكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهّد التعايش لتحقيق المصالحة على اساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح))^(٦).

ويمكن تصنيف التعايش السلمي الى عدة مستويات هي:^(٧)

المستوى الاول/ المستوى السياسي والايديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراعات العقائدية.

المستوى الثاني/ المستوى الاقتصادي، يحمل علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل الاقتصادية والتجارية.

^(٤) محمد عبد الجبار شبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (١)، مركز وطن للدراسات، بغداد، شباط ٢٠٠٧، ص ٨٢

^(٥) د. طه حميد حسن العنبيكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر جامعة هجمال/ السليمانية، ٢٠١١، ص ١٣٤.

^(٦) محمد عبد الجبار شبوط، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

^(٧) حسقيلقوجان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتعدد، العدد (١٦١٢)، ١٥/٧/٢٠٠٦، الانترنت:

www.ahewar.org

وينظر: فوزي فاضل الزفراف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، السنة الخامسة، العدد (١٧)، العراق، ص ٧٠. وكذلك ينظر: عبد العزيز بن عثمان التويجري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

المستوى الثالث/ المستوى الديني والثقافي والحضاري، ويشمل معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري، على مستوى الافراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الانسانية.

المستوى الرابع/ المستوى الاجتماعي، الذي يشمل معيشة جماعات مع بعضها البعض او في نفس الوقت، اذ يتجه التعايش الى الانصهار والاندماج، بحيث يزول بعضها وبذوب في الاخر.

المحور الثاني/ واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تشهد الساحة العراقية تحدياً جديداً يعادل في خطورته وابعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية والطائفية والعرقية والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني، مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطرافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى ادراك ولائها الوطني الموحد.

إذ يتسم العراق بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الاقليات الدينية مثل (الصابئة والاييزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل هذه التعددية، وهذا التعدد هو من صنع التاريخ والجغرافية، وكان مدعاة للوحدة والتآخي والانسجام.

ويعاني التعايش السلمي في العراق من اشكالية مفصلية تتعلق بالتعايش السياسي اكثر مما تتعلق بالتعايش المجتمعي، إذ ان الانفلات الصارخ والحاد للهويات الفرعية بعد عام ٢٠٠٣، لا يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش مجتمعياً بقدر ما يمكن ان نعزوه لعدم وجود التعايش السياسي من ناحية ولعدم تحقيق الاندماج الحقيقي بين مختلف

مكونات المجتمع العراقي من جهة، على الرغم من ان التعايش الثقافي والاجتماعي في العراق موجود منذ زمن بعيد، الا ان ما يفتقر اليه العراق هو التعايش السياسي^(٨).

وقاد الاحتلال الاميركي ٢٠٠٣ - ٢٠١١ إلى بروز فراغ قيمي يعمل على بلورة نظام قيمي جديد في البيئة العراقية، عن طريق ما تعرض إليه المجتمع العراقي من مخاطر واهتزازات لا تحمد عقباه نتيجة لاهتزاز النظام القيمي الموحد على ضوء المشاهد المؤلمة في مدة الاحتلال، وما زالت مستمرة من تعميق الطائفية^(٩)، إذ إن المواطن العراقي بدأ يشهد مجموعة قيم لم تكن مألوفة لديه، إذ برزت حالة الاحتقان السياسي والطائفي بكونه ظاهرة غريبة عن المنظومة القيمية العراقية، إذ لم تشهد قبل عام ٢٠٠٣ بروز للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق ضمنها وطرح المشروع التقسيمي الفيدرالي للعراق ومسائل طرح أعلام بدل العلم العراقي الموحد. وعليه فإن الاحتلال الاميركي، افرز تداعيات سلبية طالت منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، واوجدت معايير جديدة زاحمت القيم الايجابية واصبحت تشكل مكان الصدارة والتي تعكس منظومة القيم الاميركية التي تعمل الولايات المتحدة الاميركية لتعميمها على العالم (بأخلاق وقيم الامركة)، القائمة على القتل والتدمير وما جرى في سجن أبو غريب ليس حالة شاذة كما يريد أن يصورها البعض من الأمريكيين بل جزء من المنظومة القيمية للولايات المتحدة الاميركية^(١٠). وغيرها من الحوادث والاعتقالات والقتل على الهوية والطائفية واهانة الفرد العراقي، كل هذا ادى الى تخندق وانضواء افراد من المجتمع العراقي الذين يشعرون بأن حقهم مسلوب تحت مسميات وجماعات ارهابية تعمل ضد النظام السياسي الذي تعدده صورة واداة عن الادارة الاميركية في العراق. كل هذه العوامل وغيرها قادت وتقود الى توترات وصدامات واحتمال نشوب حروب تقوم على

(٨) د. وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٩) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى المنتدى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ - ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ٣ - ٤.

(١٠) عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥، ص ١٤.

العصية، فضلاً عن تكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديداً خطيراً للوطن والمواطن^(١١).

وتمثلت مظاهر عدم التعايش السلمي بوقوع حادثة تفجير الامامين العسكريين (ع) في شباط ٢٠٠٦، والتي كانت بمثابة الشرارة التي اشعلت فتيل الحرب الطائفية بين ابناء المجتمع العراقي، اللذين عاشوا في تلك المرحلة حالة من الاقتتال الطائفي، فعمليات القتل اضحت تجري على الهوية والاسم، مع ضعف الاجهزة الامنية التي كانت امكاناتها في التسليح متدنية قياساً بما تمتلكه القوى الارهابية والجماعات المسلحة، فضلاً عن المحاصرة الطائفية في العملية السياسية، مما دفع بالكثير من العوائل العراقية للهجرة الى مناطق اخرى داخل البلد او خارجه^(١٢).

ويعد العامل الثقافي وطبيعة الشخصية العراقية والظروف التي عاشها تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان، وتغول الهويات الفرعية جعل الفرد العراقي يحتمي بالطائفة بوصفها الملاذ الامن له، بدلاً من الواقع المتأزم، واستفحال الذهنية المائلة للتطرف، فقد كشفت احداث ما بعد ٢٠٠٣ عن ازمة مجتمعية عميقة يعيشها المجتمع العراقي سرعان ما تمخضت عن انفجار طائفي عم العراق بأكمله.

وان عدم التكامل المجتمعي في العراق، يجعل المجتمع اكثر قهقراً لوقوع اعمال العنف، نتيجة تعثر النظام الحاكم في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل المجتمعي، فإن هذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف، الذي يتمثل في الشعور بالاضطهاد، ويفسح المجال امام بعض الاطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها، من خلال تقديم المساندة ودعم بعض الاقليات التي تمارس العنف، وهذا يؤدي الى زيادة تكرارات احداث العنف وزيادة درجة شدتها^(١٣)، كما تمارس التنظيمات

^(١١) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١، ص ٢١.

^(١٢) مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩٨ - ٩٩.

^(١٣) حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

السياسية كالأحزاب والجمعيات والاتحادات دوراً مهماً في الشحن الايديولوجي ونشر الوعي بين افراد الاقليات، وهذه التنظيمات تعبر عن الاقليات التي تعد من العوامل المهمة التي تمكنها من ممارسة الارهاب والعنف، وان تواجد الاقليات القومية في النظام او البلد الواحد يؤدي في كثير من الاحيان الى عدم انسجام المجتمع السياسي الواحد ومن ثم عدم الاستقرار السياسي^(١٤). وان عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد، تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فإن التجانس الثقافي يعد مستلزماً ضرورياً لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الاستقرار السياسي، وكذا تشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة امام الوحدة الوطنية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي ينتج نظام سياسي ضعيف، فكلما اشتدت وازدادت اسباب التضاد في المجتمع الواحد، ادى ذلك الى ضعف النظام السياسي^(١٥). وان التحولات الاجتماعية في الآونة الاخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية الى جانب تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية والشعور بالظلم واليأس والاحباط والحق، كل هذا ادى الى انحراف في السلوكيات التي تميل الى العنف والارهاب من جهة اخرى، وبعبارة اخرى ان غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، وانعدام العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من الحقوق السياسية، تبرز الدوافع القومية كأسباب في حدوث العنف والارهاب، خاصة اذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والاديان والطوائف، وسيطرة فئة معينة على زمام السلطة واحتكارها دون اشراك الاطراف الاخرى فيها، وكذلك ان ما تعاني به بعض الشرائح الاجتماعية من اضطهاداً دينياً كالممنوع من اقامة شعائرها الدينية، يؤدي كل ذلك الى بروز ظاهرة العنف الذي

(١٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٨ و ص ٢٣٤ .

(١٥) نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٣٠ .

يتسم بالإرهاب الموجه ضد الطرف الآخر الذي يمارس السلطة، وقد يولد الاحقاد بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع العراقي، اذ عملت الانظمة السياسية العراقية على تهميش كافة طوائف العراق، فأنتشر احساس بالغبن والتفرقة الطائفية، فكل طائفة تولد لديها احساس بأنها هي التي تم الانتقاص منها في فترة من الفترات، واعطاء دور اكبر لطائفة على حساب طائفة اخرى، ادت الى خلق نوع من التنافر بين المذاهب المتعددة من جهة، وبين القوميات المتنوعة من جهة اخرى، ومن الممكن اعتبار هذا التمايز قد ولد نوع من الاحقاد قد ترجمت الى عداء وبروز ظاهرة الارهاب بين العراقيين^(١٦).

وتعد الطائفية مشكلة بالغة الخطورة، لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته، فالعراق من بين الدول التي تتميز مجتمعاتها بتنوع الجماعات فيها على الأسس الطائفية والقومية والدينية، وهذا التنوع لم يكن دافعاً قوياً باتجاه تحقيق التقدم والتطور، بل شكل تهديداً للوحدة الوطنية العراقية، فأحدث شرخاً في العلاقات القائمة، سواء ما بين السلطة والمجتمع، أو بين أفراد المجتمع برمته، مما أثر على مسار العملية السياسية في البلاد، ونشوب نزاعات عنيفة بين أفراد المجتمع سواء على المستوى الطائفي او القومي، مما غيب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي، وبقيت العلاقات القائمة بينهم هشة، فانعدام التماثل ما بين الدولة والمجتمع ادى الى انعدام الاندماج بينهم، والسبب يعود الى التنشئة السياسية الخاطئة التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣، والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية، متناسية وحدة العراق الوطنية، حيث وجدت الاطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في ترسيخها لتلك

(١٦) ينظر في هذا: د. حامد البياي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط ١، مؤسسة شهيد الخراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١١ - ١٥. وكذلك: د. علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

الانقسامات مصلحة لها، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ^(١٧).

وان الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية واستمرارها، قد ادخلت للمجتمع العراقي ثقافة جديدة الا وهي ثقافة العنف والتكفير والتهجير، مما جعلت العراق يعاني من ازمة وصراع طائفي مرير^(١٨)، فالجتمع العراقي لا يزال يعاني من انعدام الثقة بين مكوناته، وذلك للسياقات السياسية التاريخية الخاطئة التي اتبعتها الانظمة السياسية العراقية المختلفة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى يومنا هذا، فلم تتمكن من خلق هوية اجتماعية وطنية واحدة للشعب العراقي ولا حتى التخفيف من حدة التناقضات والاختلافات المتعددة بين مكوناته، فهذا الفشل او عدم قدرة السلطة السياسية من ايجاد ثقافة مشتركة تستوعب الجميع، قد أسهم في عدم انسجام افراد الجتمع، هذا بغض النظر عن افتقار السلطة السياسية للشرعية اسهم هو الاخر في عدم وجود عوامل الثقة بين الجتمع والدولة، مما زاد ترسيخ مواطن الخلاف بينهم^(١٩).

فأن ما حصل في العراق ارتداد عكسي في حالات التعايش المجتمعي، بسبب تداخل الهويات الفرعية بالبعد السياسي، بل ان السياسة اخذت في بعض الاحيان تلك الهويات واجهة لتمرير اهدافها، يتزامن هذا التداخل والتوظيف للهويات الفرعية واعاقة التعايش السلمي، واعاقة اي جهد وطني يسعى لرأب الصدع في العراق بتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين.

^(١٧) مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، السنة ٣٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٤٨ - ١٤٩.

^(١٨) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

^(١٩) نقلاً عن: د. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

المحور الثالث/ آليات ومعالجات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إن العمل على إقامة تعايش سلمي حقيقي واشاعته بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع الواحد، هو عمل شاق ويحتاج، وفي العراق لا زال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب، فلم يجد المجتمع العراقي من يقوم بتشجيع التعايش، وإعادة بناءه المدمر نفسياً ومادياً\ث جراء تلك التناحرات بين فئاته، مما تسبب في حالة من عدم الاستقرار المجتمعي لتقود الى تلك الظاهرة المؤلمة التي عاشها ولا يزال يعيشها المجتمع العراقي.

وينطلق التعايش السلمي في العراق من عدة أسس، أهمها: (٢٠)

الاساس الاول/ الاساس الديني، إذ يعد التعايش بين الاديان تعايش بين الثقافات والحضارات في مختلف انحاء العالم، إذا بنى على اساس سليم يدفع بالتعايش بين الاديان نحو الاتجاه الصحيح من اجل الخير والفضيلة وما فيه مصلحة الانسان في كل الاحوال، إذ يطلق مفهوم التعايش الديني بين الاديان على مبدأ الاعتراف بحقوق وحرية الآخر في اعتقاد ما يعتقد بأنه حق.

الاساس الثاني/ الاساس الاجتماعي، من منطلق اهمية الحوار في تحقيق التعايش الايجابي البناء المطلوب فإنه ينبغي ان تتضافر الجهود من اجل ترسيخ التعايش الاجتماعي معه لتحقيق الثمرة المرجوة، فالتعايش الاجتماعي يحد من تطرف الصراعات العرقية ويكسر من شوكة التعصب القبلي ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة وينمي الشعور بالأخوة الانسانية ويقضي على الحقد والضغينة ويشيع المحبة والتعاون بين الناس ويقوي العلاقات بين الافراد.

(٢٠) د. خالد عبد الله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢ و ٣)، ٢٠١٦، ص ٣٢٠ - ٣٢٣. وكذلك ينظر: مجاهد بن حامد الرفاعي، سياسة الحوار بين اتباع الاديان والثقافات، دار ونام، الرياض، ٢٠١٥، ص ٧٠. وفوزي فاضل الزفراف، التعايش السلمي الايجابي البناء في مجتمع متعدد، مجلة التواصل، جامعة ياجي مختار، الجزائر، العدد (١٧)، ٢٠٠٨، ص ٦٧ - ٦٩. وناصر حسين الاسدي، ثقافة التعايش الطريق الى التقدم والحياة السعيدة، مؤسسة الفكر الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٥.

الاساس الثالث/ الاساس الاقتصادي، ان المجالات والعلاقات المبينة مع الاخر على وفق الجانب الاقتصادي، إذ يمكن عن طريق ربط علاقة مع الاخر من اجل التعاون في رفع مستوى الفقراء وخلق فرص عمل لشعوب المجتمعات الفقيرة والتقدم بها في ميادين العمل والانتاج، وان الاصلاح الاقتصادي بين الشعوب يعد ضرورة حتمية وعامل مهم لاستقرار التعايش بين الشعوب وتحقيق السلم العالمي، ولذلك فان التعايش الاقتصادي سيظل مستمراً بين الامم والشعوب.

الاساس الرابع/ الاساس الثقافي، ان للثقافة دوراً في تفعيل التعايش السلمي بين الآخرين، وذلك لما تحمله من معان سامية تميزها عن غيرها، فخصائصها تكمن في انها ظاهرة انسانية اي انها تأصيل بين الانسان، لأنها تعبير عن انسانيته، كما انها وسيلته المثلى في الالتقاء مع الآخرين وهي تعد بأنها انجاز كمي مستمر تاريخياً بقدر ما تضيف ن الجديد فتحافظ على التراث السابق وتجدد قيمته الروحية والفكرية والمعنوية. إذ تتطلب المجتمعات متعددة الثقافات سياسة الاعتراف بالآخر، اذ تندمج هوية اي مواطن مع الهوية الجماعية وان تستقر في منظومة من الاعتراف المتبادل يفسر اعتماد وجود الفرد على مجتمعات ذات تقاليد مشتركة وبناء هوية والسبب وراء ذلك يكمن في عدم امكانية ضمان التكامل للمواطن الشرعي دون حقوق ثقافية متكافئة في المجتمعات متعددة الثقافات)).

ولإنجاح عملية التعايش السلمي وفقاً للأسس الاربعة، يقتضي العمل على تفعيل ركنين اساسيين هما: ثقافة الحوار، والتسامح. فالحوار يعد ضرورة مهمة لإرساء التعايش السلمي والذي يحقق بدوره السلم الاهلي، لكون الحوار يستند على حوار مع الافراد والجماعات والنخب، او مع الكل. ولا يكتب للحوار النجاح ما لم يكن شاملاً ومتنوع الاتجاهات بمعنى انه يجري على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعرقي والديني والقومي، وحيثاً تتسع اتجاهاته افقياً ليضم المؤسسات بمستوياتها الرسمي وغير الرسمي، وهذا لن يتم دون ارساء الركيزة الثانية التسامح والذي يقصد به الاعتراف الرسمي والجمهوري بحقوق الآخرين الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا لن

يتأتى الا في حالة التسليم التام بالحقوق الانسانية المتساوية للجميع بغض النظر عن انتمائهم لمعتقدات وسلوكيات واخلاق متباينة، بل وحتى لعقائد دينية مختلفة^(٢١).
وعليه يجب ترسيخ مبادئ وسياسات أساسية من شأنها تعزيز التعايش السلمي في العراق، ومنها: (٢٢)

١. حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى اسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين من خلال بحثها بالنقاط المشتركة التي يمكن توظيفها بما يخدم هوية العراق وامكانية التعايش فيه بعد الازمات التي تعرض لها.
٢. الغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير التزايدات، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذا ما اكدته التجربة المعاصرة للعديد من الجول غير المتطورة والمتعددة الاديان والمذاهب والاثنيات، حيث ادى البحث عن اشكال اخرى غير الدولة المدنية العلمانية الى تفتيت الوحدة السياسية للدولة، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع.
٣. وضع ضوابط للأطر العامة لخطب ائمة الجوامع وعلماء الدين، لإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع، وطبع الكتيبات والكراسات التي تحث على مناهج التعايش بما يضمن ابتعادها عن تكريس التزايدات الطائفية والعرقية، التي قد تؤدي بالنتيجة الى التخندق ثم الاقتتال الطائفي، على ان يتم

(٢١) د. عبد السلام ابراهيم بغداددي، السلم الوطني/ المدني: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة عالم الحكمة، العدد (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٧٣ - ٧٤.

(٢٢) هزة حامد مطلق، التنوع والتعايش السلمي، النشرة الالكترونية لمركز اثناء للبحوث والدراسات، العدد (٧)، تموز ٢٠١٣، ص ١. وكذلك ينظر: محمود احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق: الفرص الضائعة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٢ - ١٤٧. ود. فاضل عباس اخمداي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣١ و ٣٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ٩٧ - ٩٨. ود. منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

ذلك من خلال برنامج رقابي رسمي وشعبي، يترتب على اثره اجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين أيا كان انتماءؤهم.

٤. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية راب الصدع في المجتمع العراقي، وابعاد شبح الحرب الاهلية والطائفية عنه، وذلك لكون المجتمع العراقي مجتمعاً قبلياً وعشائرياً، وهذه العشائر متصاهرة فيما بينها وان الاختلاف المذهبي ناشئ بسبب المكان.

٥. تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع، والعمل الجاد من قبل الجولة نحو اثار الماضي السلبية التي زرعتها الانظمة الشمولية في عقل المواطن ونفسه من الشعور بالظلم والغبن والتعسف، نتيجة عدم اعتماد تلك الانظمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص عند المنح للوظائف والمناصب العامة في الحكومة، مما زاد الفجوة بين المواطن والوطن.

٦. العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانها ومذهبها، بأنها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الاخرى.

٧. لا بد من وجود جهة سياسية تسعى الى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، وهذه الجهة هي البرلمان وبالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء، من اجل وضع خطط ملائمة، والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة، والسعي لخلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات المجتمع العراقي، بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق.

٨. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع والنظام بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي - سياسي واحد، بمعنى يكون ولاء

اعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، او للكل الذي ينتمون اليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة اخرى ان يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب اي ولاء محلي.

٩. العمل على تخفيف منابع الارهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة واشاعة ثقافة التسامح والتعايش السلمي وقبول الاخر واحترام آراء الطوائف والمذاهب وشعائرتهم الدينية والاجتماعية والحفاظة على مقدساتهم الدينية والعقائدية واحترام توجهاتهم السياسية والحزبية.

١٠. التخلص من منهج الديمقراطية التوافقية وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب لحل كل المعضلات التي يمر بها البلد وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات ومنح هيئة مناسبة واستقلالية حقيقية للقضاء والتركيز على حياديته في تنفيذ القوانين وجعل القوات الامنية بكل تشكيلاتها بودقة لانصهار ابناء الوطن دون تمايز او محسوبية والابتعاد عن توجيهها لمكون دون آخر وزرع ثقافة حب الوطن والدفاع عنه في نفوس منتسبي هذه الاجهزة.

١١. التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل كل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها للمجتمع واحترام الآراء والمعتقدات المختلفة وعدم المساس بالمشاعر التي تؤجج الشارع الوطني وخضوع افراد المجتمع تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل مؤسسات ودوائر الدولة الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيئة السلطات الثلاث واحترامها.

١٢. ضرورة جعل السلاح بيد الدولة والقوات الامنية بالذات الدفاع والداخلية ومحاولة النهوض بالمجتمع نحو المدنية المتحضرة والابتعاد عن كل مظاهر التسلح والتخندق لمواجهة الاخرين وجعل القانون ومن خلال آلياته المتعددة هو الفيصل في كل المشكلات التي يتعرض لها البلد والارتقاء والسعي الى تنشئة جيل يؤمن بوطن يشجع على التفاهم والمحبة والتسامح والتعايش

السلمي وينبذ كل انواع التطرف والتمذهب والابتعاد عن كل مظاهر التسلح الفوضوية.

١٣. تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة من خلال دمجها بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وحث المفكرين والمتخصصين بالشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي وزرع بذور التعايش السلمي.

١٤. التأكيد على احترام حقوق المواطن والمساواة بين الجميع امام القانون، ونشر ثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية، وعلى كافة الصعد السياسية والفكرية والاجتماعية، ونشر ثقافة التسامح وترسيخ قيم الديمقراطية وفقاً لخصوصية العراق.

١٥. تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع، لتعزيز اواصر التعايش السلمي والتي من شأنها الاسهام بأعلاء الاحساس بأهمية التعايش السلمي محل لمشكلات البيئة الداخلية للعراق.

١٦. احتواء خطر الطائفية السياسية، التي تعمل على تفتيت الهوية الوطنية العراقية وتفكيك اواصر التعايش السلمي.

١٧. تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما وقبول اجراءاتهما.

الخاتمة

إن السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق تشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة عرقياً ودينياً ومذهبياً وفكرياً عن بعضها البعض، مع ضرورة احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة او الجماعات الاخرى، وضرورة العمل على حل خلافاتها بصورة سلمية، وعلى هذا الاساس يستند التعايش السلمي على وعي النخبة السياسية وافراد المجتمع العراقي، بأن لها هويات دينية وعرقية

وفكرية مختلفة، والاقرار بأن هذا الاختلاف في الهويات لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا ام جماعات.

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات، اهمها:

١. تعد المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية اكثر حاجة الى التعايش السلمي لما يحققه لها من مزايا ومنافع تنعكس ايجاباً على عموم المجتمع.
٢. ان السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق هي سياسات ناجحة من حيث رسمها، الا انها عند التطبيق تنحرف عن تحقيق اهدافها المرسومة.
٣. تواجه نجاح السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق مجموعة معوقات متعاضدة ومتشابكة معاً، تعمل على عدم تحقيق السلم المجتمعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي حفاظاً على سيطرتها وتحقيقاً لمصالحها.
٤. ضرورة اعتماد أسس وآليات صحيحة ملائمة ومنسجمة مع واقع المجتمع، لضمان نجاح تحقيق التعايش السلمي في سبيل انجاز السلم الاجتماعي.
٥. التأكيد على نبذ ومحاربة الارهاب عبر الاجماع الوطني من قبل كافة مكونات المجتمع.
٦. ضرورة تبني مؤسسات الدولة برنامج عمل لاستثمار الكفاءات الوطنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية لضمان الولاء الوطني بهدف زيادة كفاءة اداء المؤسسات الحكومية.
٧. الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي، عبر القنوات والوسائل المتعددة، وذلك عبر توعيتها بالأساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية - السياسية، بما يجعلها اكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لتغيرات الواقع الاجتماعي.

المخلص

من خلال تناولنا في بحثنا الموسوم (سياسات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : المعوقات والآليات) نجد أن المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية اكثر حاجة الى التعايش السلمي لما يحققه لها من مزايا ومنافع تنعكس ايجاباً على عموم المجتمع وضرورة اعتماد أسس وآليات صحيحة ملائمة ومنسجمة مع واقع المجتمع، لضمان نجاح تحقيق التعايش السلمي في سبيل انجاز السلم الاجتماعي.